الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/37/RWA/1

الجمعية العامة

Distr.: General
9 November 2020
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة السابعة والثلاثون

18-29 كانون الثاني/يناير 2021

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 21/16*

رواندا

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس في محتواها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

GE.20-14862(A)

2014862

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- ترحب رواندا بالجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل باعتبار هذه العملية جزءاً من الالتزام الوطني بحماية حقوق الإنسان وبالسعي إلى تعزيز حقوق الإنسان العالمية في رواندا.

2- ومنذ الاستعراض الأخير، تواصل حكومة رواندا بذل الجهود الرامية إلى ضمان تمتع كل روانديي بحقوق الإنسان الأساسية التي يكفلها الدستور وغيره من صكوك حقوق الإنسان الوطنية والدولية المنطبقة. وهكذا، تظل رواندا ملتزمة التزاماً كاملاً بعملية الاستعراض الدوري الشامل.

ثانياً- المنهجية وعملية التشاور

3- جاء التقرير الدوري الشامل الثالث لرواندا نتيجة مشاورات واسعة على مدى السنوات الخمس التي أعقبت الاستعراض الثاني.

4- وبعد الاستعراض الثاني الذي جرى في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، والذي قبلت فيه رواندا تنفيذ 50 توصية، وضعت وزارة العدل عن طريق فرقة العمل المشتركة بين المؤسسات[1] خارطة طريق للتنفيذ، وعممتها بعد ذلك على جميع المؤسسات المسؤولة عن التنفيذ.

5- وقادت وزارة العدل عملية صياغة التقرير عن طريق فرقة عمل وطنية متعددة المؤسسات معنية بتقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات. وأدت قرابة ستين (60) جهة من الجهات صاحبة المصلحة، منها المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وشركاء التنمية ووكالات الأمم المتحدة، دورًا رئيسيًا في العملية منذ مرحلة التنفيذ حتى مرحلة تقديم التقرير. وعلى وجه الخصوص، تلقت حكومة رواندا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعمًا ماليًا كان بالغ الأهمية في تنظيم دورات بناء القدرات المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل وعقد اجتماعات استشارية مع الجهات صاحبة المصلحة.

6- ويكمِّل هذا التقرير التقارير الدورية التي قدمتها رواندا منذ عام 2015 ويركز على التطورات الرئيسية التي حدثت منذ الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل في عام 2015[2].

ثالثاً- الإطار العام لحماية وتعزيز حقوق الإنسان

ألف- قبول المعايير الدولية لحقوق الإنسان

7- لا تزال رواندا طرفاً في ثماني معاهدات من معاهدات الأمم المتحدة الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان وتواصل الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات والبروتوكولات الاختيارية التي صدقت عليها.

8- ومنذ الاستعراض الأخير، قدمت رواندا تقاريرها الوطنية المتعلقة باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وعلى الصعيد الإقليمي، قدمت رواندا التقرير المتعلق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والبروتوكول الاختياري الملحق به المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا، والتقرير المتعلق بالميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، والتقرير المتعلق بالميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم.

باء- الإطار القانوني لحماية وتعزيز حقوق الإنسان

9- خلال الفترة قيد الاستعراض، أجرى شعب رواندا استفتاءً ونقّح دستوره. ويخصص الدستور المنقَّح فصلاً كاملاً (الفصل الرابع) لحقوق الإنسان وحرياته. ويعزز هذا الدستور التقدم المحرز في برنامج حقوق الإنسان في رواندا من خلال جملة أمور منها التغييرات المتعلقة باستخدام اللغات الرسمية، والتسلسل الهرمي للقوانين، وولاية أو مدة حكم رئيس الجمهورية، وسلطة التفسير ذي الحجية للقوانين، والسلطات التشريعية لمجلس الشيوخ.

10- وأدى تنقيح الدستور أيضاً إلى تغييرات تتعلق بالسلطة التي لديها ولاية التفسير ذي الحجية للقوانين. وتمنح التعديلات الحالية المحكمة العليا صلاحيات كانت منوطة بالبرلمان.

11- وخلال الفترة قيد الاستعراض، اعتمدت حكومة رواندا العديد من القوانين الأخرى ذات الصلة بحماية حقوق الإنسان[3].

جيم- الإطار المؤسسي

12- فيما يتعلق بالإطار المؤسسي، تواصل حكومة رواندا تعزيز قدرات المؤسسات القائمة وإنشاء مؤسسات جديدة عند الضرورة.

13- ولا تزال اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إحدى الجهات الفاعلة الرئيسية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وبموجب القانون رقم 2018/61 المؤرخ 24 آب/أغسطس 2018، المعدِّل للقانون رقم 2013/19 المؤرخ 25 آذار/مارس 2013 الذي يُحدد مهام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وتنظيمها وسير عملها، مُددت مرتين ولاية هذه اللجنة كآلية وقائية وطنية.

14- وهناك هيئات ومؤسسات ولجان أخرى تواصل الاضطلاع بدور رئيسي في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في رواندا ومنها الوكالة الوطنية لنماء الطفل، والمجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة، واللجنة الوطنية لمكافحة الإبادة الجماعية، ومكتب رصد الشؤون الجنسانية، ومجلس الحوكمة في رواند، ولجنة الوحدة وحقوق الإنسان ومكافحة الإبادة الجماعية في مجلس النواب، ولجنة الشؤون الاجتماعية وحقوق الإنسان في مجلس الشيوخ، ومكتب أمين المظالم، والمجلس الوطني للشباب، والمجلس الوطني للمرأة. ويتناول التقرير بمزيد من التفصيل الأدوار المحددة لبعض المؤسسات.

15- وبعدما حدد قانون عام 2018 اختصاص المحاكم، أنشأت حكومة رواندا محكمة للاستئناف. وستنظر هذه المحكمة في المزيد من القضايا التي سبق أن نظرت فيها المحكمة العليا، لتترك لهذه الأخيرة القضايا الدستورية بشكل أساسي.

16- وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن المحكمة العليا تتمتع الآن باختصاص النظر في قضايا المصلحة العامة التي لا يرفعها الأفراد فحسب، بل الشخصيات القانونية أيضاً.

دال- الإنجازات وأفضل الممارسات والتحديات

1- حرية الرأي والتعبير؛ وحرية الصحافة؛ وحرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي (التوصيات 133-1 و133-30 و133-32)

17- هذه الحريات الأربع مكرسة في المواد 38 و39 و40 على التوالي من دستور رواندا لعام 2003 بصيغته المنقحة في عام 2015. ويوضح الدستور أن الحق في حرية تكوين الجمعيات والحق في حرية التجمع لا يتطلبان إذناً مسبقاً.

18- ومنذ الاستعراض الأول، شرعت حكومة رواندا في إصلاحات ونفذتها. وتهدف هذه الإصلاحات بشكل خاص إلى توسيع نطاق الحريات الإعلامية، وخلق إعلام يركز على المواطن، ودعم قطاع الإعلام واستثماراته وإقباله على التنظيم الذاتي.

19- وأدى أثر هذه الإصلاحات إلى نمو قطاع الإعلام: فقد زاد عدد المحطات الإذاعية من 23 محطة في عام 2011 إلى 34 محطة في عام 2019، في حين زاد عدد المحطات التلفزيونية من محطة واحدة في عام 2011 إلى 12 محطة في عام 2016 و19 محطة في عام 2019[4]. وزادت دور وسائط الإعلام المطبوعة والإلكترونية المسجلة من 73 داراً في عام 2016 إلى 161 داراً في عام 2020[5].

20- وزاد مستوى رضا المواطنين عن إمكانية الوصول إلى المعلومات، مثلما يُقاس في سجل الأداء الذي يصدره مجلس الحوكمة في رواندا، من 52 في المائة في عام 2012 إلى 94 في المائة في عام 2019[6].

21- وفيما يتعلق بالمخالفات الصحفية، نُشر القانون الجديد الذي يحدد المخالفات والعقوبات بشكل عام، ونُزعت صفة الجرم عن جميع المخالفات الصحفية، بما في ذلك التشهير[7].

22- ومنذ عام 2012، اعتمد مجلس الحوكمة في رواندا "مقياس وسائل الإعلام في رواندا". ووُضع هذا المقياس من أجل تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في إنشاء إطار شامل لتطوير وسائل الإعلام واستخدامه في رصد وتقييم حالة وسائل الإعلام في رواندا.

23- وتشير النتائج المستخلصة من "مقياس وسائل الإعلام في رواندا" إلى ارتفاع في المستوى العام لتطور وسائل الإعلام. وبلغت نسبة التطور العام لوسائل الإعلام 60,3 في المائة في عام 2013 و69,6 في المائة في عام 2016 و72,4 في المائة في عام 2018.

24- وعلاوة على ذلك، أجرى مجلس الحوكمة في رواندا تقييما لأثر[8] إصلاحات قطاع الإعلام في رواندا، ونُشر هذا التقييم في حزيران/ يونيه 2019. واستناداً إلى خمسة مؤشرات أُخذت بعين الاعتبار، أظهر التقييم أن السياسة الإعلامية والقوانين المختلفة قد حسنت من أداء وسائل الإعلام في رواندا وأثرت في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بنسبة 80,1 في المائة؛ وساهم القانون المتعلق بالوصول إلى المعلومات في تعزيز الشفافية والحوكمة الخاضعة للمساءلة بنسبة 77,2 في المائة بينما أدى التنظيم الذاتي إلى كفالة المساءلة في قطاع الإعلام بنسبة 78,2 في المائة[9]. وفيما يتعلق بالتنظيم الذاتي، تجدر الإشارة إلى أن التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام قد عزز حرية الإعلام وحرية التعبير بنسبة 87,1 في المائة وساهم في بناء الثقة بين العاملين في مجال الإعلام وجمهور وسائل الإعلام بنسبة 96,0 في المائة. ومع ذلك، فإن وعي المواطنين بوجود التنظيم الذاتي وأهميته لا يزال منخفضاً حيث يبلغ 51,5 في المائة[10].

2- المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (التوصيتان 133-2 و133-3)

25- تؤدي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دوراً حيوياً في تعزيز ورصد التنفيذ الفعال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان على المستوى الوطني. ويقر القانون الذي يُحدد مهام اللجنة الوطنية لحقوق

الإنسان وتنظيمها وسير عملها[11] باستقلالية هذه اللجنة. ويمنح اللجنة صلاحية الاضطلاع بأمور منها تلقي الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان ودراستها والتحقيق فيها؛ والنظر في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان في رواندا التي ترتكبها أجهزة الدولة ومن يعملون في الخدمة العامة ويسيئون استخدام سلطاتهم، والجمعيات والأفراد؛ وتلقي الشهادات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والنظر فيها[12].

26- وتتمتع اللجنة بصلاحيات الشرطة القضائية، ومن ثم يمكنها استدعاء أي شخص تراه ضرورياً للتحقيق. ويجب أن يحضر الأشخاص الذين تستدعيهم اللجنة، ويجب أن يحاكموا بموجب القانون. ولدى اللجنة أيضاً صلاحية إقامة دعوى قضائية أمام المحاكم القانونية. ولديها كذلك نظام لإدارة الشكاوى.

27- ومن الجدير بالذكر أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قد اعتُمدت من جديد ضمن الفئة "ألف" في عام 2018.

28- وفيما يتعلق بمكتب أمين المظالم، يسمح القانون لمكتب أمين المظالم بأن يطلب إلى رئيس المحكمة العليا مراجعة بعض الأحكام، على أساس الاشتباه في وجود ظلم[13].

29- واستمر موظفو مكتب أمين المظالم في تلقي التدريبات بانتظام على كيفية التحقيق في قضايا الظلم وانتهاكات حقوق الإنسان.

3- خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان (التوصيتان 133-4 و133-5)

30- اعتُمدت خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان الأولى على الإطلاق لحكومة رواندا في شباط/فبراير 2017 ووافق عليها مجلس الوزراء. وبعد الموافقة عليها، أعدت الجهات صاحبة المصلحة خارطة طريق لتنفيذها، ونشرتها لاحقًا على نطاق واسع لبدء التنفيذ. وسيستمر تنفيذ خطة العمل هذه حتى كانون الأول/ديسمبر 2020. ويجري حاليا إعداد التقرير المتعلق بتقييم تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، وبمجرد استكماله سيُسترشد به في المرحلة الثانية من خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان.

4- مراكز الاحتجاز والتعذيب والاختفاء القسري والعبور وإعادة التأهيل (التوصيات 133-6 و133-17 و133-18 و133-26 و133-27)

الآلية الوقائية الوطنية

31- تضطلع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بولاية الآلية الوقائية الوطنية بموجب القانون المتعلق باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لعام 2018. وينص هذا القانون بوضوح على مهمة اللجنة في مجال الحماية من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وأُضيفت المادة 6 *مكرراً* إلى قانون عام 2013 المتعلق باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وتنص على المسؤوليات الخاصة للجنة فيما يتعلق بمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

32- وبالنظر إلى الإصلاحات اللازمة من أجل إدماج النهج الوقائي في هيكل قائم بالفعل، بما في ذلك مراجعة الهيكل التنظيمي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والقواعد والإجراءات الداخلية، فضلاً عن بناء قدرات موظفي اللجنة، نُظّمت دورات تدريبية وحلقات عمل لهذا الغرض[14]. وعلى وجه التحديد، اعتُمد الهيكل التنظيمي للآلية الوقائية الوطنية وعُيّن موظفون فيها، ووضعت مسبقا الخطة التشغيلية للآلية الوقائية الوطنية لعام 2021/2020، وأُجريت زيارات رصد إلى أماكن الاحتجاز (13 سجناً ومرفقاً للاحتجاز) ومراكز العبور ومراكز الطب النفساني، ونُظِّمت دورة تدريبية لفائدة موظفين من مكتب التحقيقات الرواندي والشرطة الوطنية الرواندية ودائرة الإصلاحيات الرواندية ومؤسسات أخرى ذات الصلة في قطاع العدالة.

الاختفاء القسري (التوصيتان 133-17 و133-18)

33- يكرس الدستور الحق في محاكمة عادلة. ويستمر تنفيذ مبادرات بناء القدرات لمواصلة تعزيز قدرات الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، بمن فيها المحققون والمدعون العامون والمحامون وسعاة المحاكم والقضاة. وينص قانون الإجراءات الرواندي على إجراء المثول أمام المحكمة، وبالتالي يمكن لممارسي المهن القانونية استخدام هذا الإجراء عند الاقتضاء. ومنذ عام 2016، استُخدم إجراء المثول أمام المحكمة في 125 قضية[15].

34- وبعد إنشاء مكتب التحقيقات الرواندي، أُنشئت داخله دائرة لتلقي الشكاوى أو الإبلاغ عن الأشخاص المفقودين. ويمكن للأشخاص إبلاغ هذه الدائرة إذا اشتبهوا في اختفاء شخص ما. وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير 2019 وأيلول/سبتمبر 2020، أُبلغ عن اختفاء 1 301 شخصاً، منهم 1 124 رجلاً و177 امرأة. ومن بين هؤلاء الأشخاص البالغ عددهم 1 301 شخصاً، عُثر على أثر 1 010 أشخاص بنجاح بينما لم يعثر بعد على أثر 291 شخصا.

35- وفيما يتعلق بأسباب الاختفاء، تشمل الأسباب الرئيسية التي حُددت الهجرة بدون وثائق من الأرياف إلى المدن؛ وعبور الحدود بطريقة غير قانونية للاستقرار أو قضاء فترات طويلة في البلدان المجاورة؛ والتملص من تسوية الديون؛ والنزاعات الزوجية؛ والانضمام في بعض الحالات إلى جماعات متمردة في البلدان المجاورة.

36- وتجدر الإشارة إلى أنه بسبب سهولة اختراق حدود رواندا مع البلدان المجاورة، والنزاعات المسلحة التي تدور في المناطق المرتبطة بتوترات جغرافية سياسية في منطقة البحيرات الكبرى، هناك بعض الأشخاص الذين أعلنت أسرهم أنهم اختفوا، وبعد فترة زمنية معينة تبين عند عودتهم إلى رواندا أنهم كانوا في قوات سلبية للروانديين الذين يقاتلون في غابات بلد مجاور.

37- وحكومة رواندا مدركة لهذه المسألة، وتواصل رصد التوترات الجغرافية السياسية في المنطقة، وستواصل ضمان ألا يكون هناك أي شخص يختفي قسراً.

ظروف الاحتجاز ومراكز العبور وإعادة التأهيل

38- يوجد في رواندا حالياً 13 إصلاحية. ولا يزال الحد من عدد نزلاء السجون ومعالجة الاكتظاظ في مرافق الاحتجاز من أولويات البلد. وفي هذا الصدد، شُيِّد سجن جديد في نياروجينجي وجُدِّدت ووُسِّعت جميع السجون الموجودة[16]. وتتواصل زيادة مرافق الاحتجاز في مراكز الشرطة بينما يجري تحسين المرافق القائمة. وبين عامي 2015 و2019، شيِّدت 9 مراكز احتجاز جديدة تابعة للشرطة ورُمِّم 64 مركزاً. وتركز التجديدات على الحجم والإضاءة والتهوية والمياه والصرف الصحي وبعض الجوانب الأخرى اللازمة لتحسين مرافق الاحتجاز.

39- وبالإضافة إلى ما سبق، اعتمدت حكومة رواندا عقوبة الخدمة المجتمعية بموجب القانون رقم 2018/68، المؤرخ 30 آب/أغسطس 2018 الذي يحدد المخالفات والعقوبات بشكل عام. ولتطبيق هذه العقوبة يُنتظر اعتماد مرسوم تنفيذي، وبمجرد اعتماده سيقضي المدانون بجرائم بسيطة عقوباتهم خارج السجن.

40- وعلى نفس المنوال، شرعت حكومة رواندا مؤخراً، من خلال تشريعات، في استخدام السوار الإلكتروني لمراقبة المشتبه بهم. وسيكون هذا أمراً حاسماً في خفض عدد المشتبه بهم الذين يوضعون رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة، ويُتوقَّع في الوقت نفسه أن يساهم بشكل كبير فيما تبذله حكومة رواندا مسبقاً من جهود للحد من اكتظاظ السجون.

41- وعلاوة على ذلك، اتخذت تدابير قانونية يُخضع بموجبها السجناء المستوفون الشروط الضرورية لنظام المراقبة. ومنذ عام 2015، أُفرج عن 442 9 سجيناً على الأقل إفراجاً مشروطاً ومنح 110 سجناء العفو.

42- وحُذف الحبس الانفرادي من قانون 2018 الذي يحدد المخالفات والعقوبات بشكل عام، كتدبير لتحسين ظروف السجناء[17].

43- وتخضع أيضاً جميع مرافق الاحتجاز بانتظام لعمليات تفتيش تضطلع بها مؤسسات عامة مثل الهيئة الوطنية للادعاء العام ومؤسسات مستقلة مثل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان/الآلية الوقائية الوطنية، وتقدَّم توصيات إلى المؤسسات ذات الصلة لضمان تحسين الظروف.

5- التوصيات 133-10 و133-11 و133-12 و133-13 و133-14 و133-19 و133-24 و133-25 و133-33 و133-38

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (التوصيات 133-10 و133-11 و133-12 و133-13 و133-14 و133-38)

44- تُبقي رواندا على أولويتها القصوى التي امتدت لعقدين من الزمن وهي ضمان المساواة بين الرجل والمرأة. ويمنح قانون عام 2016، الذي ينظم شؤون الأشخاص والأسرة، الرجل والمرأة مسؤوليات متساوية لقيادة الأسرة. ولم يعد الزوج يعتبر قائد الأسرة الوحيد. وفي عام 2016، اعتمدت رواندا قانوناً جديداً يحكم أنظمة الزواج والتبرعات والميراث. ويكفل القانون معاملة متساوية للأطفال في الميراث[18].

45- وفيما يتعلق بالسياسات والبرامج، توفر السياسة الجنسانية الوطنية لعام 2010 الخاضعة للاستعراض وخطتها الاستراتيجية (2018-2022) مبادئ توجيهية رئيسية بشأن السياسات والبرامج القطاعية التي ينبغي أن تدمج القضايا الجنسانية في تخطيطها وبرمجتها السياسيين والاجتماعيين والثقافيين والاقتصاديين. وقد عُمِّمت مراعاة المنظور الجنساني في جميع الخطط الاستراتيجية للقطاعات البالغ عددها 16 قطاعاً التي تشملها استراتيجية التحول الوطنية، في حين لدى 11 قطاعاً من بينها استراتيجيات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

46- وفي إطار حملات التوعية التي تحمل اسم "الرجل نصير المرأة"، تحتل رواندا اليوم المرتبة الثانية عالميا بتسجيل أكثر من 206 623 اشتراكاً[19] لرجال ونساء ملتزمين بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

47- وقد اعتمدت رواندا آليات مختلفة مستوحاة من حلول محلية، مثل منتدى الوالدين المسائي الذي يُستخدم كمنصة لتعزيز المساواة بين الجنسين ولمبادرات تمكين المرأة. وأُجريت حوارات وحملات للدعوة والتوعية بشأن حقوق المرأة والوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال حملات الحوكمة ورعاية الأسرة (من قبيل يوم المساءلة المتعلقة بالمسائل الجنسانية). ومن المبادرات المهمة أيضاً اعتماد برنامج لإصدار شهادات ختم المساواة بين الجنسين من أجل تعزيز المساءلة المتعلقة بالمسائل الجنسانية في القطاع الخاص، وقد اتخذت هذه المبادرة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مكان العمل.

48- ويتواصل التصدي للقوالب النمطية التقليدية القائمة على السلطة الذكورية وعدم المساواة بين الجنسين من خلال تثقيف الجمهور عبر البرامج الحوارية الإذاعية والتلفزيونية المنتظمة التي تتناول مواضيع مختلفة منها، على سبيل المثال لا الحصر، التمويل لأغراض المساواة بين الجنسين ودور برنامج الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، والاتجار بالبشر، وحمل المراهقات وغير ذلك من قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي بصورة عامة.

49- ووفقاً لتقرير حالة المساواة بين الجنسين الصادر عن مكتب رصد الشؤون الجنسانية، فإن النساء رائدات من حيث ملكية الأراضي. وتبلغ نسبة ملكية الأراضي في صفوف النساء 24,63 في المائة مقابل 14,27 في المائة في صفوف الرجال. ويمتلك الجزء الأكبر من الأراضي أقران متزوجون (59,99 في المائة). وللملكية الأراضي دور فعال للغاية في حصول المرأة على التمويل. فقد ساهمت ملكية الأراضي في حصول 38 في المائة من النساء على الائتمان[20].

زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار (التوصية 133-33)

50- يُبقي دستور جمهورية رواندا بصيغته المنقحة في عام 2015 على حصة دنيا تبلغ 30 في المائة لتمثيل المرأة في جميع مناصب صنع القرار. ويرد هذا المبدأ أيضا في العديد من القوانين الأخرى. وقد كان لتمثيل المرأة على مختلف المستويات وفي مختلف القطاعات أثر على تصميم وتنفيذ سياسات وقوانين وبرامج مراعية للمنظور الجنساني.

51- ويتجلى تمكين المرأة ومشاركتها في صنع القرار بشكل رئيسي في نسب النساء في البرلمان والمناصب الوزارية وغيرها من المناصب في مختلف هياكل الحوكمة داخل الكيانات العامة والخاصة وكيانات المجتمع المدني. وقد بلغ تمثيل المرأة في مجلس الوزراء 52 في المائة في عام 2020 بعدما كان 36,8 في المائة في عام 2014. وفي فترة الولاية البرلمانية الحالية 2018-2023، تبلغ نسبة البرلمانيات 61,2 في المائة في مجلس النواب و38 في المائة في مجلس الشيوخ. وعلى المستويات اللامركزية، تحسنت حصة المرأة من مناصب القيادة خلال الفترة 2016-2018، إذ ارتفعت من 16,7 في المائة إلى 30 في المائة من مناصب محافظي المقاطعات و45,2 في المائة من المناصب في مجالس المقاطعات.

52- وفي القطاع الخاص، يُلاحظ تقدم في تمثيل المرأة وتتراوح نسبة المشاركة الحالية للمرأة في أجهزة صنع القرار ما بين 30 في المائة في مناصب الرئاسة و70 في المائة في مناصب النائب الثاني للرئيس في مختلف غرف اتحاد القطاع الخاص على المستوى الوطني. وعلى مستوى المحافظات، تمثل النساء 20 في المائة في مناصب النائب الأول للرئيس و60 في المائة في مناصب النائب الثاني للرئيس من بين أعضاء اللجنة التنفيذية. وسيتواصل استثمار الجهود لسد فجوة الأجور بين الجنسين وزيادة تمثيل المرأة في المناصب الإدارية.

53- وعلى المستوى اللامركزي، تُمثَّل المرأة تمثيلاً جيداً كما يتضح من النسب التالية للنساء في الهياكل الإدارية الرئيسية: المحافظون وعمدة مدينة كيغالي (40 في المائة)، ومكتب مجالس المقاطعات ومكتب مدينة كيغالي (55,9 في المائة)، ونواب العُمد/الشؤون الاجتماعية (66,7 في المائة) ومحافظي المقاطعات (26,7 في المائة) في عام 2018[21].

54- وعلاوة على ذلك، ارتفع معدل مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام من 0,4 إلى 3 في المائة على مدى السنوات الست الماضية.

مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي (التوصيات 133-19 و133-24 و133-25)

55- أنشأت رواندا آليات لمنع جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي والقضاء عليها. وتشمل هذه الآليات ما يلي:

- **دار العدالة ونظام الوساطة المجتمعي "أبونزي"**[22]: يوفران الوصول بالمجان إلى المساعدة القانونية، ولديهما موظف مكلف بقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي في كل مقاطعة.

- **مراكز "إسانغ" للخدمات المتعددة:** توفر استجابة شاملة لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، تشمل الاستشارات الطبية والنفسية والاجتماعية، والمكان/المأوى الآمن، والمساعدة القانونية، وتقدم جميع هذه الخدمات تحت سقف واحد. وحتى الآن، أنشئ 44 مركزاً من هذه المراكز في جميع مستشفيات المقاطعات.
- **الوحدات المتخصصة في قضايا النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في الهيئة الوطنية للادعاء العام، والشرطة الوطنية الرواندية، ومكتب التحقيقات الرواندي، وقوات الدفاع الرواندية، ودائرة الإصلاحيات الرواندية:** تستجيب يوميًا لحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، ولديها خط اتصال مباشر مجاني لتسهيل الإبلاغ السريع والاستجابة السريعة.
- لجان الشرطة المجتمعية ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل على مستوى القرى: توفر فرصاً لإذكاء الوعي وجمع المعلومات وتنسيق خدمات مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي: يجري إنشاؤه وستُجمَّع فيه البيانات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وسيُسترشد به في الاستراتيجيات المستقبلية.

56- وأنشأ القانون المتعلق باختصاص المحاكم لعام 2018 غرفة على مستوى المحكمة المتوسطة وهي الغرفة الخاصة لشؤون القصر والأسرة وهي مختصة بالنظر في قضايا العنف العائلي من بين أمور أخرى.

57- الآليات المجتمعية: ساهم منتدى الوالدين المسائي، ونوادي أصدقاء الأسرة، ونوادي مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي في إذكاء الوعي بطبيعة العنف القائم على النوع الاجتماعي وعواقبه وطرق القضاء عليه أو الحد منه.

58- وأخيراً، يواصل مكتب التحقيقات الرواندي، من خلال مكتب شعبته المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، بذل الجهود لتزويد المجتمعات المحلية بخدمات سريعة تركز على الضحايا وتسهل الاستفادة منها، بغية التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، بسبل منها وجود موظفي مكتب التحقيقات الرواندي في كل مقاطعة.

6- الحق في التعليم (التوصيات 133-36 و133-43 و133-44)

59- تعتبر رواندا التعليم استثماراً هاماً لنمو البلد وتنميته. وتواصل الحكومة زيادة الميزانية المخصصة لقطاع التعليم على نحو مطرد. وعلى مدى السنوات الست الماضية، زادت الميزانية المخصصة للتعليم ما قبل الابتدائي والابتدائي من 27,8 في المائة إلى 41,7 في المائة. وتجدر الإشارة إلى أن الميزانية المخصصة لتطوير التعليم الجيد قد ارتفعت من 15,8 في المائة إلى 22 في المائة في الفترة نفسها. وبلغت ميزانية التعليم 216,9 بليوناً و220 بليوناً و241 بليوناً في الأعوام 2016/2015 و2017/2016 و2018/2017 على التوالي. وفي عام 2019/2018، تلقى القطاع 278 بليون فرنك رواندي، مما يمثل زيادة بنسبة 15,5 في المائة مقارنة مع العام السابق. ويخصَّص أكثر من 60 في المائة من ميزانية التعليم للتعليم ما قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي. وتتشبث حكومة رواندا بالتزامها بهدف تحقيق التعليم المجاني والجيد للجميع.

60- وفيما يتعلق بالتعليم الجامع، فقد أصدرت وزارة التعليم الأمر الوزاري رقم 2016/007 المؤرخ 1 آذار/مارس 2016 الذي يحدد طرق معاملة الأشخاص ذوي الإعاقة معاملة خاصة في المدارس، حيث

تنص المادتان 2 و3 من هذا الأمر على أن تسهَّل الدراسة بالمجان لأطفال الأسر الأكثر فقراً. وبالإضافة إلى ذلك، يُمنح جميع الأطفال فرصة التعليم بالمجان حتى مرحلة المدرسة الثانوية وفي الوقت نفسه يُدعم أطفال الأسر الأكثر فقراً بمنحهم ما يغطي تكاليف أخرى مثل الزي الموحد لضمان استمرار التحاقهم بالمدارس.

61- ونُقح المنهاج الوطني القائم على الكفاءة وبدأ تطبيقه في عام 2016 في مدارس التعليم ما قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي. وقد أُدرجت فيه مكونات التعليم الجامع، حيث يجب على جميع المدرسين تعلم كيفية رعاية المتعلمين ذوي الإعاقة. ووُضعت أيضا معايير في هذا الصدد، ويجري إعداد دليل لتقييم المدرسين، ووُضعت اللمسات الأخيرة على كتب مدرسية جديدة، وتلقى العديد من المدرسين ومديري المدارس دورات تدريبية.

62- وفي كانون الثاني/يناير 2019، اعتمد مجلس الوزراء سياسة التعليم الجامع الموجه إلى ذوي الاحتياجات الخاصة مع خطة تنفيذها. وتوفر السياسة الإطار الشامل لتطوير وتقديم خدمات التعليم من أجل القضاء على الحواجز ذات دوافع ذاتية و/ أو خارجية التي يواجهها المتعلمون من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة في المدرسة.

63- وقد حققت رواندا نجاحاً كبيراً في توفير فرص التعليم الابتدائي للجميع، حيث بلغ معدل الالتحاق الصافي 95,80 في المائة[23]. وارتفع عدد رياض الأطفال من 757 2 رياضاً في عام 2016 إلى 401 3 رياض في عام 2019. والتحق بالمدارس 666 185 تلميذاً في عام 2016 مقارنة مع 428 282 تلميذاً في عام 2019[24]. وفي رياض الأطفال، كانت نسبة التلاميذ إلى المدرسين 1:31 في عام 2016 بينما كانت 1:36 في عام 2019. وفي المدارس الابتدائية، كانت هذه النسبة 1:58 في عام 2016 و1:57 في عام 2019. وفي المدارس الثانوية، كانت هذه النسبة 1:19 في عام 2016 و1:24 في عام 2019[25].

64- وزادت نسبة المدارس الابتدائية الموصولة بالكهرباء الشبكية وغير الشبكية زيادة كبيرة من 52,4 في المائة في عام 2016 إلى 75 في المائة في عام 2019. وزاد عدد رياض الأطفال التي لديها إمداد بالكهرباء الشبكية من 13,1 في المائة في عام 2016 إلى 40 في المائة في عام 2019. وفي المدارس الابتدائية تضاعف الإمداد بالكهرباء الشبكية من 30,0 في المائة في عام 2016 إلى 60,8 في المائة في عام 2019. وارتفع هذا الإمداد في المدارس الثانوية من 46,1 في المائة إلى 76,6 في المائة في الفترة نفسها. وكانت هناك أيضا زيادة في الإمداد بالكهرباء من مصادر أخرى مثل أنظمة الطاقة الشمسية، ومولدات الطاقة، والغاز الأحيائي[26].

65- وفيما يتعلق بإمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة، فقد تحسنت من 19,2 في المائة في عام 2017 إلى 27,1 في المائة في عام 2019 في رياض الأطفال. وزادت في المدارس الابتدائية من 45,5 في المائة إلى 51,8 في المائة في الفترة نفسها. وفي المدارس الثانوية، كانت نسبة الحصول على هذه المياه 58,5 في المائة و72,3 في المائة في عامي 2017 و2019 على التوالي[27].

66- وفيما يتعلق بالاتصال بالإنترنت، تظهر الإحصاءات أن المدارس الابتدائية التي لديها إمكانية الاتصال بالإنترنت كانت 9,8 في المائة و34,8 في المائة في عامي 2016 و2019 على التوالي. وفي المدارس الثانوية، بلغت نسبة الاتصال بالإنترنت 35,4 في المائة و61,1 في المائة في الفترة نفسها[28]. وعلاوة على ذلك، تبلغ نسبة المدارس الابتدائية والثانوية التي لديها وصلات الإنترنت 30 في المائة و52,9 في المائة على التوالي[29].

67- وتُبذل جهود لمواصلة زيادة عدد الفصول الدراسية في جميع أنحاء البلد. وارتفع عدد الفصول الدراسية في رياض الأطفال من 427 4 فصلاً في عام 2016 إلى 879 5 فصلاً في عام 2019. وفي المدارس الابتدائية، ارتفع عدد الفصول الدراسية من 437 31 فصلاً في عام 2016 إلى 468 34 فصلاً في عام 2019. وفي المدارس الثانوية، بلغ عدد الفصول الدراسية في المدارس الثانوية 797 16 و686 18 فصلاً في عامي 2016 و2019 على التوالي[30].

68- وشكل القضاء على الفوارق بين الجنسين في مجال التعليم أولوية هامة لقطاع التعليم في رواندا. وفي عام 2018، تبث تكافؤ الجنسين، حيث بلغت نسبة التحاق الفتيات 49,7 في المائة و53,2 في المائة في المرحلتين الابتدائية والثانوية على التوالي، في حين قُدرت نسبة التحاقهن بالتعليم العالي بنسبة 42,6 في المائة.

69- وتلتزم حكومة رواندا بإلغاء جميع أنواع التكاليف التعليمية المتصور أنها مستترة في النظام المدرسي من أجل ضمان حصول جميع الأطفال على التعليم دون عوائق وعلى قدم المساواة.

7- العدالة (التوصيات 133-7 و133-8 و133-9 و133-12 و133-28 و133-29)

منع الإبادة الجماعية وتعزيز الوحدة والمصالحة الوطنية (التوصيتان 133-7 و133-8)

70- تواصل حكومة رواندا تنفيذ برنامجها للتربية المدنية المتعلق بمنع الإبادة الجماعية. وتنظم اللجنة الوطنية لمكافحة الإبادة الجماعية دورات تدريبية وحلقات عمل وحوارات بهدف إذكاء وعي الجمهور بشأن منع الإبادة الجماعية ومحاربة الأيديولوجية المتصلة بها.

71- وتحتفل رواندا كل عام بأسبوع لإحياء ذكرى الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام 1994 ضد التوتسي. وتُختار مواضيع ورسائل رئيسية أخرى لإحياء هذه الذكرى بغية تعزيز وحدة الروانديين والمصالحة بينهم بدلاً من تقسيمهم.

72- وصدر قانون معدّل حديثاً (رقم 2018/59 المؤرخ 22 آب/أغسطس 2018) للمعاقبة على أيديولوجية الإبادة الجماعية والجرائم المرتبطة بها.

73- وتظل برامج إعادة إدماج وإعادة تأهيل المدانين السابقين في جرائم الإبادة الجماعية الذين أكملوا مدة عقوبتهم من البرامج ذات الأولوية بالنسبة للجنة الوحدة الوطنية والمصالحة، لأن إعادة الإدماج الاجتماعي الناجحة هي مفتاح السلام المستدام. وفيما يتعلق بالفترة قيد الاستعراض، على وجه الخصوص، أجرت لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة في عام 2016 دراسة من أجل تقييم حالة إعادة الإدماج الاجتماعي لمرتكبي الإبادة الجماعية السابقين، وكيفية استعداد المجتمع لاستقبالهم مرة أخرى داخل المجتمعات المحلية.

74- وبعد صدور نتائج التقييم، صُمِّم برنامج مشترك يهدف إلى إعداد السجناء الذين هم على وشك إتمام مدة عقوبتهم في السجن. وفي هذا الصدد، ومنذ عام 2016، تولت لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة، بشراكة مع دائرة الإصلاحيات الرواندية وجهات فاعلة غير حكومية، تنفيذ البرنامج المشترك الخاص بمرحلة ما قبل الإفراج. ومن خلال هذا البرنامج، قُدمت المساعدة لما لا يقل عن 000 6 سجين من مرتكبي الإبادة الجماعية السابقين في شكل برامج العلاج الاجتماعي، كما قُدمت لهم المساعدة لمقابلة الضحايا من أجل التوبة والمصالحة. وعلى نفس المنوال، كانت المجتمعات المحلية مستعدة أيضاً لاستقبال المدانين بالإبادة الجماعية المفرج عنهم، وخاصة أسرهم وضحاياهم.

75- ويتواصل تنفيذ *"برنامج ندي أومونيارواندا"* في جميع أنحاء البلد لتأكيد وحدة الروانديين. ويظل هذا البرنامج أداة مهمة لإنشاء منصات للروانديين من جميع مناحي الحياة للمشاركة في الحوار بهدف بناء هوية وطنية وتعزيز مجتمع رواندي يقوم على الثقة والوحدة. وقد أثبت البرنامج أهميته في تقوية تضامن الشعب الرواندي ودعم قيمه الأخلاقية والروحية.

الوصول إلى العدالة (التوصيات 133-9 و133-12 و133-28 و133-29)

76- منذ عام 2010، أنشأت حكومة رواندا قطاع العدالة والمصالحة والقانون والنظام، وهو عبارة عن هيكل تنسيقي يمكّن المؤسسات في قطاع العدالة من العمل معًا بشكل فعال لتحقيق أهداف مشتركة، دون المساس باستقلاليتها التشغيلية أو القانونية أو الدستورية. وتتمثل إحدى مهامه المحددة في ضمان وصول الجميع إلى خدمات العدالة الجيدة.

77- ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2016، أدخلت رواندا النظام الإلكتروني المتكامل لإدارة القضايا، الذي أدى إلى تحسين فرص الوصول إلى العدالة والخدمات التي يقدمها قطاع العدالة[31]. وحالياً، يضم النظام أكثر من 882 110 مستخدماً نشطاً ويربط ما بين 194 مركزاً/قسماً للتحقيق، و59 مكتباً للمحاكم، و63 محكمة، و13 سجناً، وسعاة المحاكم.

78- وفي آب/أغسطس 2020، أطلقت حكومة رواندا نظاماً إلكترونياً لتنفيذ أوامر المحكمة والمزاد العلني عبر الإنترنت. ومن المتوقع أن تقلل هذه المنصة الإلكترونية من العمليات المتعلقة بتنفيذ الأوامر وأن تقلص الممارسات الخاطئة الناتجة عن التفاعل بين الأشخاص. وعلاوة على ذلك، ستتيح المنصة لمقدمي العطاءات المحتملين من خارج البلد فرصة المشاركة في عمليات المزاد العلني. وستكون حلاً على الأمد الطويل للتحديات التي يواجهها تنفيذ أوامر الإنفاذ.

79- وأدى توفير خدمات المساعدة القانونية من خلال خدمات *دار العدالة ولجان أبونزي* (الوسطاء) على المستوى المحلي إلى تحسين الوصول إلى العدالة الشاملة الجيدة والميسورة التكلفة. ويسر موظفو دار العدالة الموجودون على مستوى المقاطعات الحصول على المساعدة القانونية على مستوى المقاطعات وأنشطة التوعية اللامركزية على مستوى القطاع الإداري لتسهيل وصول السكان، بمن فيهم الفئات الضعيفة، إلى العدالة الجيدة والميسورة التكلفة. وعلى مستوى المجتمع المحلي، هناك لجان *أبونزي* التي تسهل تسوية المنازعات باستخدام آليات بديلة وتقدم خدمة مجانية للمستفيدين بفضل دعم الحكومة. وقد أبدى المواطنون مستوى جيداً من الرضا عن خدمات دار العدالة ولجان *أبونزي*. وبلغ هذا الرضا في المتوسط 81,31 في المائة فيما يخص *أبونزي* و82,23 في المائة فيما يخص دار العدالة في الفترة ما بين عامي 2016 و2019[32].

80- ووقعت وزارة العدل على اتفاق مع نقابة المحامين في رواندا، وتقدم بعض الأموال سنوياً لنقابة المحامين من أجل تمثيل القصر والمعوزين المخالفين للقانون. وفي الفترة من عام 2015 إلى حزيران/يونيه 2020، حظي بالمساعدة/التمثيل 183 8 قاصراً في المحكمة بينما حظي بالمساعدة/التمثيل 434 10 شخصاً من المعوزين في الفترة نفسها من خلال خدمة المساعدة القانونية[33].

81- وفي حزيران/يونيه 2018، خفضت حكومة رواندا رسوم المحكمة بأكثر من 50 في المائة. ولهذا الغرض أُصدر الأمر الوزاري رقم 133/MOJ/AG/18 بشأن رسوم المحاكم المتعلقة بالمسائل المدنية والتجارية والاجتماعية والإدارية. ويحل هذا الأمر الوزاري محل الأمر الوزاري رقم 002/08-11 المؤرخ 11 شباط/فبراير 2014 بشأن رسوم المحاكم المتعلقة بالمسائل المدنية والتجارية والاجتماعية والإدارية. وخُفِّضت الرسوم من 25 000 فرنك رواندي إلى 10 000 فرنك رواندي في المحكمة الابتدائية؛

ومن 50 000 فرنك رواندي إلى 20 000 فرنك رواندي في المحكمة المتوسطة والتجارية؛ ومن 75 000 فرنك رواندي إلى 40 000 فرنك رواندي في المحكمة العليا والمحكمة التجارية العليا. وأُنشئت محكمة الاستئناف في عام 2018، وتبلغ رسومها 50 000 فرنك رواندي. وبالنسبة للمحكمة العليا، كانت رسومها تبلغ 100 000 فرنك رواندي في عام 2014، لكن لم يعد من المطلوب دفع أي رسوم بموجب القرار الوزاري لعام 2018.

82- وعلى المستوى الشعبي، تؤدي المرأة دورًا بارزًا في إدارة المنازعات وهياكل العدالة. وتمثل النساء 44,3 في المائة من الوسطاء المجتمعيين *(أبونزي)* و48 في المائة من العاملين في مكاتب الاحتكام إلى العدالة (دور العدالة). وتساهم النساء أيضا في تقديم خدمات قانونية مجانية للمواطنين، بمن فيهم ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي والأطفال ضحايا سوء المعاملة[34].

83- واعتمدت وزارة العدل الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة التي تغطي الفترة من عام 2018 إلى عام 2024 وتهدف إلى تقوية سيادة القانون بغية تعزيز الحوكمة الخاضعة للمساءلة وثقافة السلام من أجل الحد من الفقر.

84- وفيما يتعلق بالفساد، لا تزال رواندا من بين الدول الرائدة في مكافحة الفساد. وقد اعتمد قانون جديد لمكافحة الفساد (2018)، وهو يمثل خطوة رواندا الأكثر حزما لتحقيق الحوكمة الرشيدة من خلال منع الفساد ومكافحته.

85- وبدأت وزارة العدل في ضمان جودة العقود العامة الموقعة من خلال نظام الشراء الإلكتروني عبر الإنترنت. ويمكِّن هذا النظام من الامتثال الكامل للعقود العامة حيث لا يمكن التوقيع عبر الإنترنت دون الرأي القانوني والإذن من وزارة العدل.

86- وتتابع وزارة العدل استرداد الأموال المختلسة بالشراكة مع هيئة الإيرادات الرواندية، والمديرية العامة للهجرة إلى رواندا ومنها، والشرطة الوطنية الرواندية، وهيئة الهوية الوطنية، ورابطة سعاة المحاكم الممتهنين، وهيئة إدارة الأراضي واستخدامها في رواندا، وشركة ترانس يونيون في مناطق إفريقيا – رواندا، والسلطات المحلية.

87- ولدى وزارة العدل أيضاً قاعدة بيانات للمدانين بالفساد، ووحدة مكلفة باسترداد الأموال المختلسة من المدانين. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، استُرد ما مجموعه 400 321 898 1 فرنك رواندي و943 6 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (دولار) بينما لا يزال 679 428 972 1 فرنكاً رواندياً و904 29 دولارات قيد الاسترداد.

8- حقوق الطفل (التوصيات 133-15 و133-16 و133-21 و133-22 و133-23 و133-37 و133-38 و133-39 و133-45 و133-46)

تسجيل المواليد (التوصيتان 133-15 و133-16)

88- سُجل قدر كبير من التقدم في مجال تسجيل المواليد من حيث الإطار القانوني والسياسي وكذلك من حيث بناء القدرات وإذكاء الوعي من أجل زيادة تسجيل المواليد في رواندا. وكان تطوير التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية محورًا مركزيًا ضمن الاستراتيجية الوطنية السابقة للتنمية[35]، وحُققت نجاحات كبيرة في تجربة نظام التسجيل الإلكتروني الخاص بالتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية. وأدت هذه العوامل إلى جانب التحول من التسجيل الورقي إلى التسجيل الإلكتروني للمواليد إلى زيادة في تسجيل المواليد من 56 في المائة في عام 2015[36] إلى 89 في المائة في عام 2019[37]. وقُدمت لموظفي المؤسسات ذات الصلة دورات تدريبية بشأن كيفية استخدام النظام.

89- ومُدِّدت أيضا فترة تسجيل المواليد إلى 30 يوماً بموجب القانون الجديد رقم 2016/32 الذي ينظم شؤون الأشخاص والأسرة (المادة 100). وإصدار شهادة الميلاد بعد تسجيل الميلاد إلزامي ويخضع للمراقبة بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي.

90- ولتسهيل التسجيل والتقليل من مخاطر عدم التسجيل، أُجريت الإصلاحات القانونية اللازمة، ونتيجة ذلك[38] بدأت رواندا في 10 آب/أغسطس 2020 تسجيل المواليد والوفيات في المرافق الصحية.

91- وبدأ أيضاً نظام لتسجيل الأطفال المولودين في مخيمات اللاجئين ونُفذ بالكامل في جميع مخيمات اللاجئين في رواندا. وأجريت حملات توعية واسعة النطاق بشأن تسجيل المواليد وسُجِّل الأطفال بالمجان. ووُسِّع نطاق هذه الحملات أيضاً من خلال وسائل الإعلام والاجتماعات وحلقات العمل على جميع المستويات.

حماية الطفل ومستوى معيشي لائق (التوصيات 133-21 و133-22 و133-23 و133-37 و133-38)

92- تلتزم حكومة رواندا بحماية حقوق الأطفال والشباب من العنف الجنسي والاستغلال وأي شكل آخر من أشكال الإساءة والإهمال. وقد وُضعت أطر قانونية وسياساتية ومؤسسية قوية لمواصلة حماية حقوق الطفل وضمان تقديم مرتكبي العنف الجنسي والاتجار بالأطفال إلى العدالة ومحاسبتهم.

93- وأنشأت رواندا أيضا آليات ملائمة للأطفال لتلقي الشكاوى ورصدها والتحقيق فيها. وتوجد خطوط اتصال مجانية لتعزيز الإبلاغ عن حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي وحالات سوء معاملة الأطفال (512 3 في الشرطة الوطنية الرواندية، و677 3 في الهيئة الوطنية للادعاء العام، و798 5 في مكتب رصد الشؤون الجنسانية، و560 2 في وزارة الشؤون الجنسانية والنهوض بالمرأة، و545 3 في وزارة الدفاع، و936 3 و736 3 في وزارة العدل، و199 في مكتب أمين المظالم، و430 3 في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، و512 3 في مكتب التحقيقات الرواندي).

94- وقد أسفرت الآليات المذكورة أعلاه إلى جانب الجهود الأخرى المبذولة لتنفيذ القوانين عن زيادة الإبلاغ والتحقيقات والمحاكمات فيما يخص قضايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وأصدرت المحاكم قراراتها بشأن ما مجموعه 814 قضية في عام 2015، وبشأن 840 و830 و293 2 و537 2 و3009 قضايا في الأعوام 2016/2015 و2017/2016 و2018/2017 و2019/2018 و2020/2019 على التوالي.

95- وإحدى الخطوات الأخرى المتخذة لمعالجة مشاكل حماية الطفل وتقديم المساعدة للأطفال الذين يعيشون في الشوارع هي إنشاء خدمة إعادة التأهيل الوطنية في رواندا بموجب القانون رقم 2017/17 المؤرخ 28 نيسان/أبريل 2017، وتكليفها بالقضاء على جميع أشكال السلوك المنحرف من خلال غرس السلوكيات الإيجابية والتثقيف وتوفير المهارات المهنية.

96- ومنذ إنشاء خدمة إعادة التأهيل الوطنية في عام 2017، استفاد ما مجموعه 416 4 طفلاً من برنامج إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي[39]، ولمُ شملهم بأسرهم وأُعيد إدخالهم إلى المدارس. وتماشياً مع إجراءات الوقاية، انتُشل 281 2 طفلاً من الشوارع ولُم شملهم على الفور بأسرهم دون المرور بالضرورة من المراكز. وتجرى زيارات منتظمة من بيت إلى بيت للتأكد من أن الأطفال ما زالوا في أسرهم وأنهم استأنفوا دراستهم.

الأطفال ذوو الإعاقة (التوصيتان 133-45 و133-46)

97- تواصل حكومة رواندا إنشاء آليات تضمن للأطفال ذوي الإعاقة المساواة في الحصول على الخدمات الاجتماعية والصحية الملائمة، فضلاً عن إمكانية الوصول إلى المباني والمنشآت. ويتجلى هذا في دستور جمهورية رواندا المنقح في عام 2015، الذي يحظر التمييز على أساس الإعاقة.

98- وقد صدر أيضاً القرار الوزاري رقم 2016/007 المؤرخ 1 آذار/مارس 2016 الذي يحدد طرق معاملة الأشخاص ذوي الإعاقة معاملة خاصة في المدارس، كخطوة لتحسين حقوق الأطفال ذوي الإعاقة.

99- وبالإضافة إلى ذلك، بدأ المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون مع هيئة الإسكان في رواندا في إجراء عمليات تدقيق على مستوى البلد بخصوص إمكانية الوصول إلى المباني العامة والخاصة التي تقدم خدمات عامة (المكاتب العامة والمدارس والأسواق والمستشفيات ...). وفي الفترة من عام 2015 إلى عام 2017، جرت عمليات تدقيق فيما مجموعه 5 مدن ثانوية و150 مكتباً وقسماً وقطاعًا في مؤسسات عامة. وقُدمت للمؤسسات التي خضعت للتدقيق توصيات بشأن كيفية تقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة.

100- وتولي خطط التأمين الصحي في رواندا اهتماماً خاصاً للأطفال ذوي الإعاقة. وبموجب قانون التأمين الصحي، يستمر التأمين على الأطفال الذين لديهم إعاقة تمنعهم من كسب العيش حتى وإن تجاوزت أعمارهم خمسة وعشرين (25) سنة، على عكس الأطفال الآخرين.

101- وبالتعاون مع وزارة الحكم المحلي، ومن خلال المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة، أجرت وزارة الصحة عملية تصنيف حيث صُنِّف 236 154 شخصاً من ذوي الإعاقة حسب درجات إعاقتهم ومُنحوا بطاقات الإعاقة. وبناءً على هذه العملية، قدِّمت لهم بعض المزايا مثل تقديم الدعم المباشر للأشخاص ذوي الإعاقة في الفئتين 1 و2 من الإعاقة ومنح شخص واحد على الأقل في المنزل عملاً في الأشغال العامة.

102- ويوجد الآن حوالي 15 مركزاً لصنع الأطراف الاصطناعية وقعت على مذكرات تفاهم مع المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة. ومن أجل تسهيل الحصول على الأجهزة التقويمية الاصطناعية، وضعت وزارة الصحة، بعد عملية استشارية شملت مؤسسات التأمين الصحي ورابطة تقنيي تقويم الأعضاء وورش إعادة التأهيل، تعريفة معدَّلة للأجهزة التقويمية الاصطناعية لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة.

103- وقد أنشأت حكومة رواندا مركزين متخصصين ومكلفين بالإحالة يقدمان خدمات الرعاية الصحية والأجهزة المعِينة للأطفال ذوي الإعاقة، وهما مركز ريليما ومركز غاتاغارا – دار عذراء الفقراء. وتُغطَّى الخدمات في هذين المركزين من خلال التأمين الصحي المجتمعي. وهناك أيضًا مستشفيان رئيسيان في البلد، هما مستشفى جامعة كيغالي التعليمي ومستشفى بوتاري الجامعي التعليمي، يوفران الأجهزة التقويمية والأطراف الاصطناعية للأشخاص ذوي الإعاقة على أساس التأمين الصحي المجتمعي.

104- وتوجد الآن استراتيجية وطنية للتعليم الجامع ولجنة وطنية للتعليم الجامع داخل جامعة رواندا. ومنذ وضع هذه الاستراتيجية، ارتفع عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين لديهم إمكانية الوصول إلى التعليم من 561 25 شخصاً في عام 2015 في جميع مستويات التعليم، إلى 596 104 شخصاً في عام 2019[40].

9- الاتجار بالأشخاص (التوصيات 133-19 و133-20 و133-21)

الاتجار بالأطفال (التوصيتان 133-20 و133-21)

105- تواصل حكومة رواندا بذل الجهود لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر. وقد وُضعت أطر قانونية وسياساتية ومؤسسية قوية لمواصلة حماية حقوق الطفل وضمان تقديم مرتكبي العنف الجنسي والاتجار بالأطفال إلى العدالة ومحاسبتهم.

106- وفي عام 2018، أجرى برنامج "لا عودة أبدا لما حدث يا رواندا"، بالتعاون مع وزارة العدل وبدعم من المنظمة الدولية للهجرة، بحثًا وطنيًا مشتركًا بعنوان "فهم الاتجار بالبشر في رواندا: الأسباب والآثار والانعكاسات"[41]. وكشف هذا البحث أن رواندا كانت تُستخدم كبلد عبور وليس كبلد منشأ، وأن معظم الضحايا كانوا من الشباب والنساء والفتيات.

107- واستُرشد بنتائج البحث في صياغة خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر التي هي في مرحلة اعتمادها من قبل مجلس الوزراء.

108- واعتُمد القانون رقم 2018/51 المؤرخ 13 آب/أغسطس 2018 بشأن منع الاتجار بالبشر واستغلال الآخرين وقمعهما والمعاقبة عليهما، وتنص المادة 12 منه تحديداً على مساعدة خاصة للأطفال الضحايا.

109- وأنشأت رواندا آليات ملائمة للأطفال لتلقي الشكاوى ورصدها والتحقيق فيها. ويشمل ذلك خط مساعدة الطفل المكون من ثلاثة أرقام "166" الذي أنشئ في الشرطة الوطنية.

110- وحسنت رواندا كفاءتها في الفصل في قضايا الاتجار بالبشر من خلال سن قانون مكافحة الاتجار بالبشر، وتوفير التدريب المناسب لموظفي النظام القضائي.

111- وبين عامي 2018 و2019، درِّب حوالي 100 من موظفي إنفاذ القانون، بمن فيهم المحققون والمدعون العامون وموظفو الهجرة، على تقنيات التحقيق والملاحقة القضائية فيما يخص الاتجار بالبشر، وذلك بدعم من وزارة خارجية الولايات المتحدة، وبالاستناد إلى خبرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للهجرة.

112- وقد أسفرت الآليات المذكورة أعلاه، إلى جانب الجهود الأخرى المبذولة لتنفيذ القوانين، عن زيادة الإبلاغ والتحقيقات والمحاكمات فيما يخص قضايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والاتجار بالأشخاص. وفي الفترة بين عامي 2017 و2018، سجلت المديرية العامة للهجرة إلى رواندا ومنها ثلاثمائة وإحدى عشرة (311) حالة، مما يشير إلى أنه في بعض الأحيان قد تتعلق حالة واحدة من حالات الاتجار بالبشر بأكثر من ضحية واحدة.

113- وفي الفترة نفسها، صدرت أحكام في 85 قضية اتجار بالبشر. وارتفعت معدلات الإدانة، بناء على القضايا التي جرت محاكمات بشأنها من 12,5 في المائة في عام 2016 إلى 41,7 في المائة في عام 2017 وإلى 53,3 في المائة في عام 2018. وفي الفترة 2020/2019، سجلت النيابة العامة 29 قضية اتجار بالبشر من بينها 16 قضية رُفعت إلى المحكمة. وتجدر الإشارة إلى أن معدلات التبرئة قد انخفضت. ومن الممكن أن تكون زيادة معدلات الإدانة وتحديد الحالات نتيجة لوعي المجتمع ولتعامل المسؤولين بشكل أفضل مع قضايا الاتجار بالبشر.

10- العمل والفقر والتنمية (التوصيات 133-34 و133-35 و133-49 و133-50)

الوصول إلى الإنترنت (التوصية 133-34)

114- في شباط/فبراير 2017، أنشأت حكومة رواندا هيئة مجتمع المعلومات في رواندا[42].

115- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2017، اعتمدت حكومة رواندا خطة استراتيجية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مدتها سبع سنوات. وتظهر الخطة الاستراتيجية أن رواندا شهدت زيادة هائلة في انتشار الإنترنت خلال السنوات السبع الماضية. وفي عام 2011، بلغت نسبة انتشار الإنترنت 7 في المائة. وقد ارتفعت هذه النسبة إلى 39,76 في المائة بحلول أيار/مايو 2017. وبحلول آذار/مارس 2020، بلغت نسبة انتشار الإنترنت 62,9 في المائة[43].

116- ووفقاً للاستعراض المشترك لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للفترة 2020/2019، فقد شهدت السنوات العشر الماضية انتشاراً مستمراً للأجهزة الذكية من قبيل أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية واللوحات الإلكترونية. واعتباراً من عام 2018، سجلت رواندا تغطية قوية لخدمات الجيل الرابع (4G) لتقنية التطور الطويل الأمد من خلال الوصول إلى تغطية جغرافية بنسبة 96,7 في المائة وتغطية سكانية بنسبة 96,6 في المائة، في حين ظلت خدمات الجيل الثالث (3G و3,5G) تغطي 93,37 في المائة من السكان[44].

117- وفيما يتعلق باشتراكات الهاتف المحمول النشطة، بلغت نسبة الاشتراكات 77,8 في المائة في كانون الأول/ديسمبر 2015[45]، وارتفعت لتصل إلى 81,5 في المائة في نيسان/أبريل 2020[46].

118- وتشير الخطة الاستراتيجية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى أن انتشار الإنترنت سيصل إلى 80 في المائة بحلول عام 2024.

الاقتصاد والبطالة (التوصيات 133-35 و133-49 و133-50)

119- سجلت رواندا معدلات نمو اقتصادي مطرد منذ عام 2000. ومنذ ذلك الحين حتى عام 2018، نما الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط 7,9 في المائة سنوياً وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 225 دولاراً في عام 2000 إلى 787 دولاراً في عام 2018. وفي عام 2018، نما اقتصاد رواندا بنسبة 8,6 في المائة، بفعل أداء قطاع الزراعة، الذي نما بنسبة 6 في المائة، ونمو الصناعة بنسبة 10 في المائة (ويرجع ذلك أساساً إلى النمو المرتفع في قطاعي البناء والتصنيع)، ونمو قطاع الخدمات بنسبة 9 في المائة.

120- وتبين استقصاءات القوى العاملة أن معدلات البطالة آخذة في التناقص في جميع الفئات. وفي الواقع، انخفض معدل البطالة الإجمالي بين عامي 2016 و2019 من 18,8 في المائة إلى 14,5 في المائة؛ وانخفض معدل البطالة في صفوف الذكور من 15,7 في المائة إلى 13,8 في المائة، وفي صفوف الإناث من 22,7 في المائة إلى 15,4 في المائة خلال الفترة نفسها. ولا تزال بطالة الشباب أعلى من المتوسط، حيث بلغت 19,3 في المائة في عام 2019، بعدما كانت 21,5 في المائة في عام 2016. وانخفضت المشاركة الإجمالية في القوى العاملة من 54 في المائة في عام 2017 إلى 52,5 في المائة في عام 2019، مع انخفاض مشاركة الذكور من 62,7 في المائة إلى 61,9 في المائة ومشاركة الإناث من 46,4 في المائة إلى 44,2 في المائة.

121- ووُضع البرنامج الوطني للعمالة (2014-2019) لتغطية مجموعة من التدخلات التي تركز على تمكين الشباب والنساء من خلال ريادة الأعمال، والحصول على التمويل من جهات منها مثلاً

صندوق تطوير الأعمال الذي يوفر ضمانات خاصة للنساء والشباب، وتنمية المهارات والوصول إلى التكنولوجيا وخدمات التوظيف بالشراكة مع القطاع الخاص.

122- ووُضعت استراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجال العمالة (2018-2024) لتعزيز الإجراءات الاستراتيجية المتعلقة بالعمالة التي تراعي المنظور الجنساني وتهدف إلى سد الفجوات بين الجنسين في قطاع العمالة. وفي عام 2017، أطلقت رواندا استراتيجية تنمية القطاع الخاص وتشغيل الشباب للفترة 2018-2024، التي تهدف على وجه التحديد إلى تشغيل الشباب. ووافقت حكومة رواندا أيضًا على عدد من السياسات والاستراتيجيات التي تهدف إلى تعزيز العمالة في رواندا، ومنها: الاستراتيجية الوطنية لتنمية المهارات وتعزيز العمالة (2019)، وسياسة العمالة الوطنية وخطة تنفيذها (2019)، وسياسة التنقل الوطنية (2019).

123- وقد قطعت رواندا أشواطاً كبيرة في الحد من عدم المساواة مع الحد من الفقر في الوقت نفسه. ومن حيث المؤشرات، يتلخص هذا الاتجاه في نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني والتي كانت 60,4 في المائة في الفترة 2001/2000 وأصبحت 38,2 في المائة في عام 2017. وخلال الفترة نفسها، انخفض الفقر المدقع من 40 في المائة إلى 16 في المائة في صفوف عامة السكان[47]. وتشير الإحصاءات أيضاً إلى أن 39,5 في المائة من الأسر التي تعولها نساء تصنَّف كأسر فقيرة مقابل 37,6 في المائة من الأسر التي يعولها رجال[48]. وانخفض معدل انتشار الفقر المدقع بشكل طفيف في صفوف الأسر التي تعيلها نساء خلال الفترة نفسها من 16,3 في المائة (حسب الاستقصاء المتكامل الرابع للأحوال المعيشية للأسر) إلى 16 في المائة (حسب الاستقصاء المتكامل الخامس للأحوال المعيشية للأسر)[49].

11- المدافعون عن حقوق الإنسان (التوصية 133-31)

124- تقر حكومة رواندا بمساهمة المدافعين عن حقوق الإنسان في سياق منظمات المجتمع المدني لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تعترف خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان (2017-2020) بالمدافعين عن حقوق الإنسان على أنهم من بين الجهات صاحبة المصلحة في البرنامج الوطني لحقوق الإنسان. وقد تحسن العمل والتعاون بين حكومة رواندا ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان بشكل ملحوظ، وتتمتع منظمات المجتمع المدني بحيز حر للاضطلاع بأنشطتها.

12- الحق في الصحة والغذاء والمياه والصرف الصحي (التوصيات 133-36 و133-39 و133-40 و133-41 و133-42)

الغذاء والتغذية (التوصيتان 133-36 و133-39)

125- وضعت رواندا سياسات واستراتيجيات شاملة تساهم في القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية. وهي تتقدم بثبات في مكافحتها للجوع وسوء التغذية. وتطبق رواندا عملية رصد تشمل إجراء التحليل الشامل للأمن الغذائي ومواطن الضعف، الذي أُجري للمرة الخامسة في عام 2018، من أجل تقييم الأمن الغذائي ومواطن الضعف، تحت القيادة العامة للمعهد الوطني للإحصاء في رواندا.

126- وسُجل نمو في قطاع الزراعة، باعتباره القطاع الرئيسي الذي يساهم في التقدم في تحسين الأمن الغذائي، بنسبة 6 في المائة في المتوسط على مدى العقد الماضي. ووفقاً لتقرير التحليل الشامل للأمن

الغذائي ومواطن الضعف (2018)، فإن 81,3 في المائة من جميع الأسر المعيشية تتمتع بالأمن الغذائي مقارنة مع 80,6 في المائة في عام 2015[50].

127- وعلاوة على ذلك، أنشأت حكومة رواندا منصة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات – ***E-Soko***، تهدف إلى تزويد المزارعين بمعلومات عن أسعار السوق الزراعية، وتمكينهم من اتخاذ قرارات مستنيرة.

128- وتقر الحكومة بالحاجة الملحة إلى حماية الأطفال من سن 0 إلى 6 سنوات من تأثير الفقر وانعكاساته على رأس المال البشري، وقد وضعت برنامجاً متعدد القطاعات، وهو البرنامج الوطني للنماء في مرحلة الطفولة المبكرة (2016–2021). ووُضع هذا البرنامج للقضاء على سوء تغذية الأطفال.

129- وتوفر حكومة رواندا مسحوق المغذيات الدقيقة بانتظام (Ongera Intungamubiri) في جميع *المقاطعات الثلاثين* للأطفال الذين تتراوح أعمارهم مل بين 6 و23 شهراً وللنساء الحوامل والمرضعات في الأسر المعيشية الضعيفة[51].

130- وبالإضافة إلى ذلك، يوزَّع الحليب على الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية الحاد. ويجري أيضا تعزيز برنامج التغذية المدرسية، الذي يهدف إلى منع وتقليل حالات سوء التغذية بين الأطفال الملتحقين بالمدارس في مرحلة الطفولة المبكرة، وتعزيز برنامج النماء في مرحلة الطفولة المبكرة. وساعد برنامج "كوب واحد من الحليب لكل طفل" الذي ينفَّذ في إطار برنامج التغذية المدرسية، في الوقاية من سوء التغذية لدى الأطفال وفي الحد منه. وحتى الآن، استفاد من هذا البرنامج 348 431 طفلاً وأثر إيجابياً في معدل التحاق الأطفال دون سن 6 سنوات بالمدارس.

131- وفيما يتعلق بتوسيع نطاق تدخلات برنامج النماء في مرحلة الطفولة المبكرة، فقد أنشئ حتى الآن 139 4 مركزاً من مراكز النماء في مرحلة الطفولة المبكرة، بما في ذلك مراكز نموذجية ومراكز مجتمعية، مثل مطابخ القرية – وهي مطابخ لعروض الطبخ تُوضَّح بها للآباء والأمهات، وخاصة الذين لديهم أطفال يعانون من سوء التغذية، كيفية تحضير وجبات متوازنة باستخدام الأغذية المنتجة محلياً.

المياه والصرف الصحي (التوصية 133-40)

132- خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت حكومة رواندا بذل الجهود من أجل إعمال حق الإنسان في المياه والصرف الصحي إعمالاً تاماً.

133- ووفقاً للاستقصاء المتكامل للأحوال المعيشية للأسر (الخامس) الذي أجري في الفترة 2017/2016، يظهر تقدم في استخدام مصادر مياه الشرب المحسنة. وتبلغ نسبة الأسر المعيشية التي لديها إمكانية الوصول إلى مصادر محسنة 87,4 في المائة مقارنة مع 85 في المائة المبلغ عنها على مدى ثلاث سنوات على المستوى الوطني. وتسجَّل معدلات استخدام أعلى في المناطق الحضرية (96 في المائة) مقارنة مع المناطق الريفية (85 في المائة). ولدى 87,4 في المائة من الأسر المعيشية إمكانية الوصول إلى مصادر مياه محسنة؛ ولدى 9,4 في المائة من الأسر المعيشية إمكانية الحصول على مياه الشرب في منازلها، ولدى 65,1 في المائة من الأسر المعيشية إمكانية الحصول على مياه الشرب الأساسية (الحصول على إمدادات المياه في غضون 30 دقيقة ذهاباً وإياباً بما في ذلك وقت الانتظار في الطابور) في حين يحصل باقي الأسر المعيشية على خدمات إمدادات محدودة من المياه.

134- وفيما يتعلق بالصرف الصحي، تبلغ نسبة الأسر المعيشية التي تتمتع بإمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة 86,2 في المائة وفقاً للاستقصاء المتكامل الخامس للأحوال المعيشية للأسر مقارنة مع 83 في المائة في الفترة 2014/2013. ومن أصل 86,2 في المائة المذكورة، تستخدم 66,2 في المائة من

الأسر المعيشية خدمات الصرف الصحي الأساسية (استخدام مرافق الصرف الصحي المحسنة غير المشتركة مع أسر معيشية أخرى)، في حين لدى 20 في المائة من الأسر المعيشية إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة المشتركة مع أسر معيشية أخرى. ولدى 10 في المائة من الأسر المعيشية إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي غير المحسنة، وليس لدى 3,8 في المائة من الأسر في جميع أنحاء البلد أي مرافق للصرف الصحي.

135- وفيما يتعلق بالحصول على المياه، تشير استراتيجية التحول الوطنية إلى أن إمكانية حصول الجميع على المياه سوف ترتفع من 87,4 في المائة (حسب الاستقصاء المتكامل الخامس للأحوال المعيشية) إلى 100 في المائة بحلول عام 2024 وأن الطاقة الإنتاجية اليومية للمياه ستزداد من 120 182 إلى 120 303 متراً مكعباً في اليوم.

136- وفيما يتعلق بالصرف الصحي والنظافة الصحية، من المتوقع أن ترتفع إمكانية استفادة الجميع من الصرف الصحي والنظافة الصحية من 86,2 في المائة (حسب الاستقصاء المتكامل الخامس للأحوال المعيشية) إلى 100 في المائة وسيجري تطوير أنظمة إدارة النفايات في المدن والبلدات والمناطق الريفية.

الصحة (التوصيتان 133-41 و133-42)

137- واصلت حكومة رواندا، على مدى السنوات الخمس الماضية، الاستثمار في تطوير النظام الصحي مما أدى إلى مزيد من التقدم في حق الروانديين في الصحة.

138- وفيما يتعلق بتقديم الخدمات الصحية، تمكنت حكومة رواندا من إنشاء شبكة مستقرة من المرافق الصحية ذات تغطية جغرافية جيدة، مدعومة بأسطول مناسب من سيارات الإسعاف لخدمات ما قبل دخول المستشفى وخدمات الطوارئ. وحُددت حُزم الرعاية الصحية لكل مستوى، بدءًا من مستوى المجتمع المحلي حتى مستوى الإحالة. ووُضعت معايير الاعتماد ونُشرت ونُفِّذت في جميع المستشفيات العامة وأنشئت أفرقة لضمان الجودة في كل مرفق صحي.

139- وخلال الفترة قيد الاستعراض، حُسِّنت إمكانية الوصول الجغرافي إلى خدمات الرعاية الصحية. وفي هذا الصدد، زادت المرافق الصحية العامة والخاصة (مثل المستشفيات، والمراكز الصحية، والمراكز الصحية الفرعية، والعيادات، والمستوصفات، والمصحات المتعددة التخصصات، والمصحات المتخصصة) من 285 1 إلى 735 1 مرفقاً بين عامي 2016 و2019. وعلى وجه الخصوص، زاد عدد المراكز الصحية الفرعية خلال الفترة نفسها من 471 إلى 885 مركزاً[52].

140- وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، كان لدى ما يقرب تسعة من كل عشرة (89 في المائة) مرافق صحية عامة في رواندا كهرباء دائمة، وكانت 57 في المائة من المرافق الصحية التي ليس لديها مصدر دائم للكهرباء (أي غير متصلة بالشبكة الوطنية) تستخدم مولدًا للطاقة كمصدر للكهرباء. وكانت 29 في المائة من المرافق الصحية تستخدم الألواح الشمسية كمصدر للكهرباء. والهدف المنشود في الخطة الاستراتيجية الرابعة لقطاع الصحة هو ربط جميع المرافق الصحية العامة بالشبكة الوطنية بحلول عام 2024[53].

141- وفيما يتعلق بالمياه، كان لدى ما يقرب 8 من كل عشرة مرافق صحية عامة في رواندا، في كانون الأول/ديسمبر 2019، مصدر دائم للمياه (كانت هذه المرافق متصلة بشبكة المياه الوطنية).

142- وواصل المركز الوطني لنقل الدم مهمته المتمثلة في توفير دم آمن وفعال وكاف لجميع المرضى المحتاجين للدم. وعلى سبيل المثال، ارتفع معدل رضا المستشفيات (الطلب مقابل العرض) عن جميع مكونات الدم بنسبة 22,1 في المائة، من 70,5 في المائة في السنة المالية 2016-2017 إلى 92,6 في المائة

في عام 2017–2018 (728 91 وحدة من مكونات الدم طلبتها المستشفيات مقابل 134 83 وحدة من مكونات الدم وفرها المركز الوطني لنقل الدم للمستشفيات)[54].

143- وأدى الابتكار الأخير المتمثل في استخدام طائرات بدون طيار لتوصيل الدم المنقذ للحياة والأدوية الأساسية واللقاحات إلى مختلف المرافق الصحية في جميع أنحاء البلد إلى تحسين إمكانية الحصول على الدم المنقذ للحياة وتوافره. وحتى الآن، يتلقى 54 مرفقاً صحياً، بما في ذلك 24 مستشفى و34 مركزاً صحياً، ما متوسطه 50 خدمة توصيل يومي للدم بواسطة طائرات بدون طيار.

144- ويمكن للمصحات البعيدة تقديم طلباتها عبر الرسائل النصية وتُطلق على الفور طائرات بدون طيار من مركز التوزيع الذي تديره شركة Zipline في اتجاه المرفق الصحي المعني لتوصيل المنتج المطلوب. وقد قُلِّص متوسط الوقت المستغرق منذ الطلب حتى توصيل المنتج إلى المستشفيات من حوالي 4 ساعات إلى 15–50 دقيقة حسب مدى قرب المستشفى من مركز التوزيع. ومنذ بدء هذه الخدمة، قطعت الطائرات بدون طيار أكثر من 000 600 ميل في أكثر من 000 31 رحلة حيث أوصلت أكثر من 000 62 منتج إلى مرافق صحية مختلفة.

145- وبغية تعزيز الخدمات الطبية في حالات الطوارئ، تواصل حكومة رواندا الاستثمار بشكل خاص في إتاحة سيارات الإسعاف. وارتفع عدد سيارات الإسعاف من 172 سيارة في عام 2016 إلى 273 سيارة في عام 2019. وفي عام 2018–2019، كان متوسط وقت الاستجابة 61 دقيقة للتحويلات الأولية و53 دقيقة للتحويلات الثانوية.

146- وحدث أيضا تحسن عادل في الموارد البشرية لقطاع الصحة. وزاد عدد الأطباء ضمن هذه الموارد إلى حد كبير خلال السنوات العشر الماضية على النحو التالي: تغيرت نسبة الأطباء إلى عدد السكان من طبيب واحد لكل 001 16 شخص في عام 2010 إلى طبيب واحد لكل 294 8 شخصاً في عام 2019؛ وتغيرت نسبة الممرضات إلى عدد السكان من ممرضة واحدة لكل 291 1 شخصاً في عام 2010 إلى ممرضة واحدة لكل 189 1 شخصاً في عام 2019؛ في حين تغيرت نسبة القابلات إلى عدد السكان من قابلة واحدة لكل 749 66 امرأة في سن الإنجاب في عام 2010 إلى قابلة واحدة لكل 989 امرأة في سن الإنجاب في عام 2019[55].

147- وفي الوقت الذي تتجلى فيه هذه التغييرات الإيجابية من جهة، تدرك حكومة رواندا أن الفجوة القائمة لا تزال كبيرة وتلتزم بمواصلة الاستثمار في مجال الموارد البشرية للوفاء بالمعايير والالتزامات الصحية العالمية المطلوبة.

148- وفيما يتعلق بتمويل النظم الصحية، تجدر الإشارة إلى أن إنفاق حكومة رواندا على الصحة قد تجاوز نسبة 15 في المائة المطلوبة بموجب إعلان أبوجا لعام 2001 (حيث بلغ 15,8 في المائة في نهاية السنة المالية 2019/2018) مما يدل على التزام البلد الكبير برفع مستوى تمويل قطاع الصحة ودعمه.

149- وقد تحسن تجميع المخاطر إلى حد كبير بسبب توسيع نطاق مخطط التأمين الصحي المجتمعي، الذي يسمح لغالبية السكان، ولا سيما الفقراء والأشخاص الأكثر ضعفا، بالحصول على خدمات الرعاية الصحية ويقلل بشكل كبير من النفقات التي يدفعونها من أموالهم الخاصة. وبلغت تغطية مخطط التأمين الصحي المجتمعي 79 في المائة في نهاية السنة المالية 2019/2018.

150- وسُجل تقدم في مجال رعاية التوليد. وظل معدل الولادة بمساعدة طبية في المرافق الصحية أعلى من 90 في المائة منذ السنة المالية 2016/2015. وفيما يتعلق بالرعاية السابقة للولادة، هناك استفادة كبيرة من الرعاية السابقة للولادة في رواندا، حيث تقوم معظم النساء الحوامل بزيارة واحدة على الأقل إلى مرافق الرعاية السابقة للولادة خلال فترة حملهن. ومع ذلك، زارت 40 في المائة فقط من

النساء الحوامل هذه المرافق خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الحمل. ومن بين جميع النساء الحوامل، أجرت 32,2 في المائة فقط جميع الزيارات الأربع العادية إلى مرافق الرعاية السابقة للولادة[56].

151- وفيما يتعلق بتنظيم الأسرة، بلغ معدل انتشار وسائل منع الحمل الحديثة في رواندا 53,1 في المائة في 30 حزيران/يونيه 2019[57].

152- وفيما يتعلق بالتحصين في صفوف الأطفال، اعتبارًا من السنة المالية 2019/2018 تلقى 103 في المائة من الأطفال لقاح بي سي جي، وتلقى 100 في المائة اللقاح ضد شلل الأطفال، ولُقِّح 101 في المائة من الأطفال باللقاح خماسي التكافؤ، ولقِّح 94 في المائة ضد الحصبة والحميراء في سن 15 شهراً[58].

13- ملتمسو اللجوء – اللاجئون

التوصيتان 133-47 و133-48

153- تتواصل استضافة ملتمسي اللجوء واللاجئين في رواندا، وقد بذل البلد جهوداً لتحسين حقوق الإنسان الأساسية وظروف المعيشة الخاصة بهم. ومنذ عام 2015، استضافت رواندا ما لا يقل عن 624 126 لاجئاً وملتمساً للجوء. وبالإضافة إلى ذلك، استقبلت رواندا 306 من ملتمسي اللجوء الذين تم إجلاؤهم من ليبيا بموجب مذكرة تفاهم موقعة بين حكومة رواندا والمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والاتحاد الأفريقي.

154- وبذلت حكومة رواندا، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، جهوداً لتحسين رفاه اللاجئين. وتوجد في مخيمات اللاجئين مراكز صحية، ويتمتع الأطفال اللاجئون بالتعليم، وخاصة التعليم الأساسي لمدة 12 سنة. ويوجد نظام لتسجيل الأطفال المولودين كلاجئين وينفَّذ في جميع مخيمات اللاجئين في رواندا. وتتاح أيضًا في مخيمات اللاجئين بعض الخدمات التي تُقدَّم عن طريق مراكز "إسانغ" للخدمات المتعددة.

رابعاً- التحديات

155- لقد جرى تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الثاني للحالة في رواندا وعملية صياغة التقرير على نحو سلس عموما. ومع ذلك، وُوجهت بعض التحديات واعتُمدت استراتيجيات مناسبة للتخفيف من حدتها ونُفِّذت بنجاح.

156- ويتعلق التحدي الأول بعملية جمع البيانات والمعلومات. فخلال الفترة قيد الاستعراض، لم يكن لدى رواندا نظام قائم على تكنولوجيا المعلومات لجمع المعلومات المتعلقة بحالة التنفيذ من الوكالات المنفذة. وللتخفيف من حدة هذا التحدي، نظمت وزارة العدل المسؤولة عن تنسيق تنفيذ التوصيات وعملية إعداد التقارير أكبر عدد ممكن من الاجتماعات مع الجهات صاحبة المصلحة.

157- أما التحدي الثاني فيتعلق بالإحصاءات. وفيما يخص هذا التحدي بالذات، تجدر الإشارة إلى أن دورية (جولة) الاستعراض الدوري الشامل لا تتطابق مع دورية بعض المنشورات الإحصائية التي يصدرها المعهد الوطني للإحصاء في رواندا. ولهذا، لا تُستخدم بعض المنشورات الإحصائية الرئيسية كمصادر في تقرير الاستعراض الدوري الشامل لأن المعلومات الواردة فيها تصبح قديمة في وقت إعداد التقرير. ولمعالجة هذا التحدي، يستخدم التقرير ويستشهد بالإحصاءات والبيانات التي يُحصل عليها من التقارير السنوية المؤسسية المنشورة. ومع ذلك، قد يترك هذا احتمالًا بسيطًا لوجود اختلافات بمجرد إتاحة البيانات والإحصاءات الوطنية.

Notes

[1] The task force is composed of government institutions and civil society organizations.
[2] Prior to the reporting period, regular consultations were held with the task force, development partners and civil society with a view to monitoring the implementation process.
[3] These include: Law Nº 32/2016 of 28/8/2016 governing persons and family; Law Nº 27/2016 of 08/07/2016 governing matrimonial regimes, donations and successions; Law N°30/2018 of 02/06/2018 determining the jurisdiction of courts; Law N° 51/2018 of 13/08/2018 relating to the prevention, suppression and punishment of trafficking in persons and exploitation of others; Law N° 61/2018 of 24/08/2018 modifying law Nº 19/2013 of 25/03/2013 determining missions, organisation and functioning of the national commission for human rights; Law N° 66/2018 of 30/08/2018 regulating labour in Rwanda; Law N° 68/2018 of 30/08/2018 determining offences and penalties in general; Law N°70/2018 of 31/08/2018 amending Law n°03/2015 of 02/03/2015 governing the organisation of community-based health insurance scheme; Law N°71/2018 of 31/08/2018 relating to the protection of the child; Law N°72/2018 of 31/08/2018 determining the organisation and functioning of faith-based organisations; Law Nº 69/2019 of 08/11/2019 amending Law nº 68/2018 of 30/08/2018 determining offences and penalties in general; Law N° 12/2017 of 07/04/2017 establishing Rwanda Investigation Bureau (RIB) and Law N° 027/2019 of 19/09/2019 relating to criminal procedure.
[4] Rwanda Governance Board, Rwanda Media Barometer 2013, 2016 and 2019.
[5] Rwanda Media Commission.
[6] Rwanda Governance Board, Rwanda Media Barometer 2019.
[7] Law Nº 69/2019 OF 08/11/2019 amending law Nº 68/2018 OF 30/08/2018 determining offences and penalties in general.
[8] The assessment covers the period since 2013. The period between 1994 and 2013 was dedicated to the reconstruction of a totally destroyed media sector.
[9] Rwanda Governance Board, Impact Assessment of the Media Sector Reforms, June 2019.
[10] Ibid.
[11] Law № 61/2018 of 24/08/2018 modifying Law № 19/2013 of 25/03/2013 determining missions, organisation and functioning of the National Commission for Human Rights.
[12] Ibid.
[13] During the reporting period, the Office of ombudsman requested the revision of 397 cases before the Supreme Court. Out of which 170 were revised and completed.
[14] Training was facilitated by the Association for the Prevention of Torture (APT).
[15] Data generated from IECMS, September 3, 2020.
[16] Particularly, Rwamagana prison, Nyamagabe prison, Huye Prison and Rubavu Prison.
[17] It is worth noting that solitary confinement had never been implemented anyway.
[18] The law nº 32/2016 of 28/08/2016 governing persons and family, removes all previous provisions that treated men and women unequal. The law gives equal powers and responsibilities between both spouses to jointly provide management of the household including moral and material support to the household as well as its maintenance. This reverses the situation in the previous law which recognized only the husband as the leader of the family. The law provides further that one of the spouses performs those duties alone if the other is unable to do so and that in case of disagreement, competent authorities take the decision.
Law nº 27/2016 of 08/07/2016 governing matrimonial regimes, donations and successions confirms the already demonstrated Rwanda's efforts to eliminate all forms of inequalities between male and female children in matters relating to succession. In terms of this law legitimate children of the *de cujus* succeed in equal portions without any discrimination between male and female children. The equality between female and male children is also required of parents while making donations to their children. Therefore, when parents donate to their child, they do it without any discrimination between girls and boys.
[19] https://www.heforshe.org/en (accessed on 02/09/2020).
[20] Gender Monitoring Office, State of Gender Equality, From Transition to Transformation, 2019, p.16.
[21] MINALOC Administrative data, 2018.
[22] Mediation Committees (Abunzi) is a Rwanda Home Grown Solution. In the traditional Rwanda, Abunzi were persons known within their communities for personal integrity and were asked to intervene in the event of conflict. As per efforts to reconstruct Rwanda after the Genocide of Tutsi of 1994, the judicial system was reformed. That is how Mediation Committees (Abunzi) were reintroduced in 2004. It is a hybrid form of justice combining traditional with modern methods of conflict resolution.
[23] Ministry of Education report, 2018.
[24] Ministry of Education, Rwanda Education Statistical YearBook 2019.
[25] Ibid.
[26] Ibid.
[27] Ibid.

[28] Ibid.
[29] Ibid.
[30] Ibid.
[31] The IECMS was developed by the Government of Rwanda as one of the remedies towards reducing delays and transaction costs associated with judicial cases and generally to improve the provision of access to justice through the entire justice chain from Investigation to Correctional Service. The system is the first and Unique Integrated Electronic Case Management System in Africa and serves as the single point of entry for all Justice Sector institutions involved in managing cases. The system records all judicial case information from the time a plaintiff files a civil case, or in criminal matters, from the time of arrest through sentence execution, efficiently sharing that information among all relevant sector institutions. Moreover, the new system contributes immensely to changing the whole justice system to a more effective one and reduces corruption risks, as litigants do not meet judges or any judicial staff in person when filing a case.
[32] Rwanda Governance Board, RGS 5th edition and RGS 6th edition.
[33] MINIJUST annual reports, 2015/2016; 2016/2017; 2017/2018, 2018/2019 and administrative data 2019/2020.
[34] State of Gender Equality in Rwanda, From Transition to Transformation Gender Report (2019) and Beijing +25 Rwanda Country Report (2019).
[35] The Second Economic Development and Poverty Reduction Strategy.
[36] Rwanda Demographic and Health Survey 2014-15.
[37] The Civil Registration and Vital Statistics 2019.
[38] Law N° 001/2020 du 02/02/2020 amending law n° 32/2016 of 28/08/2016 governing persons and family.
[39] Services offered by Gitagata Rehabilitation center (Public) and 16 private rehabilitation centers.
[40] Ministry of Education, Statistical Year Book 2015, 2016, 2017, 2018 and 2019.
[41] The report highlights poverty, unemployment, and a lack of income-generating opportunities as key factors inducing THB in Rwanda, especially among the youth.
[42] It was established by the law n°02/2017 of 18/02/2017 establishing Rwanda Information Society Authority and determining its mission, organisation and functioning. RISA has the mandate of digitizing the Rwandan society through an increased usage of ICT as a crosscutting enabler for the development of other sectors.
[43] https://rura.rw/fileadmin/Documents/ICT/statistics/Report_for_Internet_subscriptions_per_category_as_of_the_first_quarter__March_2020.pdf.
[44] http://www.minecofin.gov.rw/fileadmin/templates/documents/NDPR/Joint_Sector_Review/Forward_Looking_JSRs/Forward_Looking_JSR_2019-20/ICT_FLJSR.pdf.
[45] https://rura.rw/index.php?id=104&tx_news_pi1%5Bnews%5D=226&tx_news_pi1%5Bday%5D=25&tx_news_pi1%5Bmonth%5D=12&tx_news_pi1%5Byear%5D=2015&cHash=18156d85ccb90ec6369aff117622c3a7.
[46] https://rura.rw/index.php?id=188.
[47] Fifth Integrated Household Living Conditions Survey 2016/17, National Institute of Statistics of Rwanda.
[48] EICV5_Thematic Report_Gender, http://statistics.gov.rw/publication/eicv5thematic-reportgender.
[49] Ibid.
[50] Comprehensive Food Security and Vulnerability Analysis (2018).
[51] The local Kinyarwanda name, Ongera Intungamubiri, which means “increase nutrients” is a powdered blend of 15 essential vitamins and minerals that can be added to semi-solid or mashed food just before the child eats. Packaged in single serving sachets, it allows families to fortify food for their young child with the safe and appropriate level of vitamins and minerals important for their growth and development. To widen its coverage the Fortified Blended Food (FBF) is also distributed to health facilities.
[52] The Ministry of Health, Rwanda Health Sector Performance Report 2017-2019, pp 1–3.
[53] The Ministry of Health, Rwanda Health Sector Performance Report 2017-2019, p 7.
[54] The Ministry of Health, Rwanda Health Sector Performance Report 2017-2019, p 11.
[55] Ibid p 18.
[56] Ibid. p 63.
[57] Ibid. p 64.
[58] Ibid. p 65.